



**Tikrit Journal of Administration
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**The role of credit policy components in reducing financial crises in
the Iraqi banking sector (Dijla and phrates Bank as a model)**

Prof. Dr. Abdul Rahman Obaid Juma
College of Administration and Economics
University of Anbar
abd.jumaah@uoanbar.edu.iq

Researcher: Athraa Khalil Khalef
College of Administration and Economics
University of Anbar
ead19n3003@uoanbar.edu.iq

Abstract:

The aim of the research is to know the role of the credit policy components in reducing financial crises for the Iraqi banking sector. This is achieved by This is done by identifying the components of the credit policy as well as the nature of financial crises, in addition to the case of bankruptcy and default of some Iraqi banks. The sample of the study includes six Iraqi banks.

The results of the research show that the commercial banks, the sample of the study, had regressed their financial performance to a situation in which they became unable to continue performing daily banking operations. It can be noticed that there is a defect in the financial indicators of the banks due to mismanagement that led to the deterioration of the conditions of banks. In addition to that the Central Bank placed the banks themselves under commandments, and some of them canceled them. It is also noted that most of the banks in question were suffering from cash crisis in the years preceding the commandments, as well as in the year of imposing these commandments on the banks, due to non-compliance with the specific instructions of the Central Bank, which leads to risks that banks may be exposed to. The research recommends the necessity for the Iraqi banking sector to follow the indications of caution because they serve as a framework that achieves the goals it seeks, in addition to ensuring the safety of the entire banking sector from exposure to crises. In addition to the need to do the necessary work in preparing the financial statements by the banks and for the Central Bank of Iraq to match the statements sent to it with the real financial statements of the bank. The research also recommends the necessity of activating the legal role of banks and for the Central Bank of Iraq to follow this section by having an idea about its workers and their scientific certificates and experiences. Finally, it is recommended that all banks, the sample of the research, should adhere to the components of the credit policy in order not to be exposed to a bank default and thus bankruptcy because of its significant impact on the work of Bank policy.

Keywords: Components of credit policy, banking sector, banking crises, bankruptcy of banks.

دور مكونات السياسة الائتمانية في الحد من الأزمات المالية في القطاع المصرفي العراقي (مصرف دجلة والفرات أنموذجاً)

الباحثة: عذراء خليل خلف
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الأنبار

أ.د. عبدالرحمن عبيد جمعة
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الأنبار

المستخلص:

هدف البحث معرفة دور مكونات السياسة الائتمانية في الحد من الأزمات المصرفية للقطاع المصرفي العراقي وذلك من خلال التعرف على مكونات السياسة الائتمانية وأيضاً معرفة ماهية الأزمات المصرفية بالإضافة الى بيان حالة تعثر مصرف دجلة والفرات (عينة البحث).

ومن خلال نتائج البحث تبين ان المصرف التجاري دجلة والفرات (عينة البحث) قد تراجع ادائها المالي الى الوضع الذي اصبح فيه غير قادرة على الاستمرار في أداء العمليات المصرفية اليومية، مع الإشارة الى انه يوجد خلل في المؤشرات المالية لدى المصرف بسبب سوء الادارة التي ادت الى تدهور اوضاع المصرف وقيام البنك المركزي بوضع المصرف نفسه تحت الوصايا، ويلاحظ ايضاً ان المصرف عينة البحث كان يعاني من أزمة سيولة في السنوات التي سبقت الوصايا وكذلك في سنة فرض الوصايا على المصرف وذلك بسبب عدم الالتزام بتعليمات البنك المركزي المحددة مما يؤدي ذلك الى مخاطر قد يتعرض لها المصرف، وأوصى البحث بخصوص ضرورة اتباع القطاع المصرفي العراقي مؤشرات الحيطة والحذر وذلك لأنها تعد بمثابة الاطار الذي يحقق الاهداف التي تسعى لها، بالإضافة الى انها تضمن سلامة القطاع المصرفي بأكمله من التعرض للازمات، بالإضافة الى ضرورة القيام بالعمل اللازم في اعداد البيانات المالية من قبل المصرف وقيام البنك المركزي العراقي بمطابقة الكشوفات المرسله اليه مع البيانات المالية الحقيقية للمصرف، واخيراً تم التوصية بأنه على المصرف عينة البحث الالتزام بمكونات السياسة الائتمانية بهدف عدم التعرض الى تعثر مصرفي وبالتالي الافلاس لما لها من تأثير كبير على عمل مسار المصرف.

الكلمات المفتاحية: مكونات السياسة الائتمانية، القطاع المصرفي، الأزمات المصرفية، افلاس المصرف.

المقدمة

يعد الائتمان المصرفي أداة مصرفية حساسة قد تؤدي الى اضرار كبيرة إذا لم يحسن استخدامها. وبذلك تعتبر السياسة الائتمانية انعكاساً للخطط الاستراتيجية للنظام المصرفي فيما يخص المصارف التجارية سواء كانت عامة ام خاصة في العراق بمنح الائتمان الى الجمهور والوحدات الاقتصادية ومؤسسات الدولة المختلفة، تعتبر مكونات السياسة الائتمانية بالغة الاهمية بالنسبة للمصارف العراقية حيث يجب العمل بموجبها لتجنب الأزمات المالية ولما لها اثر واضح على ادائها المصرفي، حيث ان بعض المصارف العراقية تلتزم بمكون ائتماني مرن او متساهل بهدف تحقيق اقصى الارباح وبعض المصارف تتبع مكون متشدد فإنه سوف يتمتع بمستوى محدد من الارباح، وبهذا فإن نسبة التزام المصارف العراقية بمكونات السياسة الائتمانية متفاوت بين مصرف والاخر ويلزم الإشارة الى ان المصارف العراقية التي لم تلتزم بمكونات السياسة الائتمانية

تعرضت بشكل حتمي للتعثر المصرفي وبالتالي الافلاس والتصفية، وقد شهد القطاع المصرفي العراقي العديد من التطورات تمثلت بالتقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية واستحداث ادوات مالية جديدة الا ان هذه التطورات الايجابية لم تمنع حدوث الأزمات التي شهدها القطاع المالي والتي اثرت بشكل سلبي على اقتصادها، يعتبر التوسع الائتماني من اهم المخاطر التي تواجه المصارف في الفترة الاخيرة حيث ان افراط المصارف في منح الائتمان طويل الاجل كان من اهم أسباب الأزمات المالية وبالتالي يؤدي بالمصرف الى اعلان الافلاس في بعض الاحيان.

المبحث الاول: منهجية البحث

اولاً. مشكلة البحث: لقد اثرت الأزمات المالية ومن ضمنها الأزمات المصرفية بأكملها على القطاعات الاقتصادية عامة، وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص، وذلك بسبب تعاضم قيم القروض المتعثرة، وهذا بدوره انعكس على نمط السياسات الائتمانية التي تقوم عليها ادارات المصارف التجاري ومنها مصرف دجلة والفرات في منح الائتمان، وذلك تحسباً للمخاطر من عدم قدرة العملاء على تسديد القروض مع الفوائد، وبهذا ضمن هذه المعطيات فإن مشكلة البحث تتلخص بالتساؤل التالي (ما هو دور مكونات السياسة الائتمانية في الحد من الأزمات المالية التي تعرض لها القطاع المصرفي العراقي؟).

ثانياً. اهمية البحث: تعتبر مكونات السياسات الائتمانية من اهم الشروط والمعايير التي يتم مراعاتها في إطار السياسة الائتمانية التي يحددها البنك المركزي لإدارة محافظ الائتمان المصرفي بهدف تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير عوائد مناسبة للمصارف بأقل التكاليف وادني مخاطر ممكنة إذ تعد السياسة الائتمانية الناجحة والمعتمدة في قسم منها على مكونات تلك السياسة صمام الأمان لعدم انهيار وفشل الكثير من المصارف وبالتالي انهيار القطاع المصرفي الذي يعد الممول الرئيسي للاستثمار.

ثالثاً. اهداف البحث: يهدف البحث الى معرفة دور مكونات السياسة الائتمانية في الحد من الأزمات المالية للقطاع المصرفي العراقي من خلال التعرف على مكونات السياسة الائتمانية وأيضا معرفة ماهية الأزمات المالية بالإضافة الى بيان حالة إفلاس وتعثر المصرف (عينة البحث).

رابعاً. فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان مكونات السياسات الائتمانية التي تعمل بموجبها المصارف التجارية العراقية يمكن ان تحد من الأزمات المالية التي يعاني منها المصرف.

خامساً. منهجية البحث: بغية التوصل الى هدف البحث والتحقق من الفرضية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك من خلال قراءة الادبيات ضمن موضوع العلاقة بين السياسات الائتمانية والأزمات المالية، وكذلك استخدام نفس المنهج من خلال جمع البيانات وتحليلها.

المبحث الثاني: مكونات السياسة الائتمانية

ان السياسات الائتمانية على الرغم من اختلافها من مصرف لآخر، الا انها تتفق فيما بينها في كل المصارف من جهة الإطار العام لمحتوياتها، وسوف يتم التطرق إلى مكونات السياسة الائتمانية وفق الآتي:

١. **تحديد حجم الاموال الممكن اقراضها:** على اعتبار أن الاقراض يعتبر الوظيفة الاساسية للمصارف التجارية وبالتالي يجب ان تتضمن السياسة الائتمانية بعض الارشادات التي تخص الحجم الإقراض حسب الوضع الاقتصادي السائد الذي من الممكن أن يقدمه المصرف، حيث يوجد استعمالات اخرى عديدة للأموال التي لها دور كبير في التأثير على حجم القروض.

لذلك يستوجب على مجلس إدارة المصرف إن يعمل على تخصيص جزءاً من هذه الأموال لمواجهة احتياجات الاحتياطي النقدي بالإضافة إلى إشباع متطلبات السيولة التي تنتج عن مسحوبات الودائع، كما يستوجب على الإدارة إن تخزن جزء من الأصول وذلك بغية استثمارها في الأوراق المالية طويلة الأجل لتحقيق مزايا التنويع في الأصول وتدنيه الدخل الخاضع للضريبة، بالإضافة إلى وجود عوامل عديدة تؤثر على حجم القروض مثال على ذلك احتياجات الائتمان في المجتمع الذي يوجد به المصرف وأيضاً خبرة الإدارة لخدمة الإشكال المختلفة من القروض التي يتطلبها أفراد المجتمع (المعهد المالي، ٢٠١٥: ١٠٨).

٢. **صلاحية منح القرض:** يتوجب على السياسة الائتمانية ان توضح من هو مخول بالموافقة على منح القرض سواء كان فرد أو مجموعة وان يكون هناك حدود لصلاحية المنح، كذلك يجب ان توصف سياسة الائتمان اجراءات الموافقة ومدة اجتماعات لجنة القروض، ان انظمة الموافقة على القرض يستوجب ان تكون مرنة للتجاوب مع الاحتياجات غير المتوقعة وفي نفس الوقت تتضمن اجراءات ضبط ورقابة تجنبا لأي مخاطر غير مرغوب بها (الصائغ، ٢٠١٨: ٧٦).

٣. **تحديد المنطقة التي يخدمها المصرف:** إذ تتوقف حدود المنطقة التي تغطيها إدارة الائتمان على عدد من العوامل من أهمها: حجم الموارد المناخية والمنافسة التي يلقاها المصرف في المناطق المختلفة، وطبيعية المنطقة التي تعمل فيها إدارة الائتمان وحاجة كل منها إلى القروض، ومدى قدرة إدارة الائتمان في التحكم في إدارة القروض والرقابة عليها (عبدالله واخرون، ٢٠٠٦: ٦٤).

٤. **المجالات والانشطة الاقتصادية التي يقدمها المصرف:** تؤثر المجالات والانشطة الاقتصادية التي يخدمها المصرف بهدف تمويلها من خلال التسهيلات الائتمانية على تحديد سياسته الائتمانية، فالنشاط الاقتصادي يختلف في مدى تنوعه من دولة إلى أخرى بل من مدينة لأخرى داخل الدولة الواحدة، فعندما تركز السياسة الائتمانية للمصرف على أنشطة اقتصادية معينة وتستبعد أنشطة أخرى من الاهتمام، وإنما توجه المصرف لخدمة أهدافه بالتوازن مع الأهداف الاقتصادية للبلد، فعلى سبيل المثال المصارف الصناعية عندما تقوم برسم سياستها الائتمانية فأنها تحدد في قائمة المفضلات القطاع الصناعي ثم القطاعات المرتبطة بها ويساهم شكل ووضع الهيكل الاقتصادي للبلد بدور كبير في رسم السياسات الائتمانية للمصارف من حي نطاق الانشطة الاقتصادية التي تعمل على خدمتها ويظهر هذا التباين أو الاختلاف في السياسات الائتمانية للمصارف في الدول المتقدمة حيث تكون واسعة من حيث تنوع المجالات الاقتصادية التي تقدمها بالمقارنة بالسياسات الائتمانية للمصارف في الدول النامية وهذا يسبب اختلاف تركيب الهيكل الاقتصادي، ومستوى التقدم الاقتصادي في كل منها بشكل واضح (الصائغ، ٢٠١٨: ٨٠).

٥. **الالتزام بالتشريعات القانونية:** يجب على السياسة الائتمانية المتبعة من قبل المصرف ان تتوافق مع التشريعات التي تنظم النشاط المصرفي سواء المتعلقة بالحد الأقصى للإقراض وأسعار فوائدها والضمانات وطرق تسديد مبلغ القرض مع الفوائد المترتبة عليه (الجبوري، ٢٠١٩: ٢١٨).

٦. **تحديد الحد الأقصى لكل من القرض وتاريخ استحقاقه:** ان كل مصرف يسعى لتقليل المخاطر التابعة بمنح القروض، تقوم بعض السياسات الائتمانية بتحديد الحدود القصوى لحجم القروض التي تعطى للزبون الواحد، وايضاً المدة الزمنية القصوى لتاريخ استحقاق القرض للزبون الواحد سواء كان هذا الزبون فرداً أم مؤسسة خاصة ام شركة مساهمة (الصائغ، ٢٠١٨: ٨١).

٧. **تحديد الضمانات المقبولة من قبل المصرف:** القروض لا تمنح الا بعد الوصول إلى الضمانات اللازمة للتأكد من التزام المقترض بالتسديد الا أن نوع الضمان يتوقف على عدد من الظروف مثل

علاقة المقترض بالمصرف ومدى قوة مركزه المالي وسمعته في السوق وغير ذلك إذ تتراوح الضمانات بين رهن عقارات أو رهن موجودات أخرى أو الحصول على كفالة شخص ضامن أو غير ذلك بالإضافة إلى تحديد آلية تقويم الموجودات عند قبولها كضمانات (الجبوري، ٢٠١٩: ٢١٧).

٨. **تحديد أنواع الائتمان:** من الأساسيات المهمة الواجب اتباعها من قبل إدارة الائتمان هو تحديد أنواع الائتمان الذي تعمل به، ويتم اختيار نوع الائتمان الذي يمتاز بجودة عالية من حيث المقارنة بين العائد المتوقع من كل نوع ودرجة المخاطر التي تكون عرضة لها، حيث هناك أنواع من الائتمانات تتسم بالمخاطر عالية وعائد مرتفع، وهناك ائتمانات تتضمن عائد منخفض بدرجة مخاطرة منخفضة، وعموماً فإن إدارة الائتمان يجب عليها إجراء تنوع في محفظة الائتمان وذلك بهدف تحقيق أكبر توزيع للمخاطر التي تتعرض لها.

كما على إدارة الائتمان ضرورة النص على شكل الائتمان الذي تقدمه، وبهذا يتم وضع الشكل النهائي بين الائتمان المقبول والذي يتفق مع سياسة المصرف والائتمانيات غير المقبولة، ومثال على ذلك لنفرض أن السياسة الائتمانية التي اقرها المصرف المركزي والتي يستلزم على المصارف التجارية تنفيذها التي توضح ضرورة التوسع في منح الائتمان بقصد تمويل عمليات الاستيراد حسب حاجات الدولة، لذلك فإن أي طلب للحصول على ائتمان لا يتفق مع ما هو محدد في السياسة سوف يرفض فوراً (الزبيدي، ٢٠٠٦: ٢٠٠).

٩. **مستويات اتخاذ القرار:** ينبغي على سياسة الائتمان تحديد المستويات الإدارية التي من وظائفها البت في طلبات الائتمان، بما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث طلبات ائتمان روتينية، وايضاً ما يضمن سرعة اتخاذ القرارات خاصة عندما تكون حاجة العميل إلى الاموال العاجلة، ولكي يتحقق ذلك عادة ما تنص سياسة الائتمان على حد اقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى اداري (عبدالله واخرون، ٢٠٠٦: ٦٤).

١٠. **تحديد سعر الفائدة على القروض:** يحظى سعر الفائدة على القروض بإحكام كبيرة حيث تتأثر أسعار الفائدة على القروض بعوامل كثيرة: اسعار الفائدة السائدة في السوق، درجة المنافسة بين المصارف، وحجم الطلب على القروض، وحجم الاموال المتاحة لدى المصارف، وتكلفة ادارة القروض، واسعار الفائدة على الودائع وسعر الخصم الذي يحدده المصرف المركزي، والمركز المالي للعميل المقترض، ودرجة المخاطر التي يتضمنها القرض، هذا ويتضمن ايضاً حجم القرض، وأجل القرض، وإذا كان القرض بضمان أو بدون ضمان (الشيخلي، ٢٠١٢: ٢٦).

١١. **إطار أو هيكل القروض:** يجب أن تتضمن سياسة الاقراض جوانب أخرى مثل المدى الذي يقبله المقرض بالنسبة للضمانات ومجالاتها وشروطها والعلاقة التنظيمية بين العميل والمصرف والاعتبارات الخاصة بالتزامات القروض التي تتواجد خارج بنود الميزانية فهذه الالتزامات بمثابة ترتيبات لعمل القروض في المستقبل يحصل منها المصرف على الرسوم بالإضافة إلى إمكانية استخدامها لتخفيض المخاطر التي ربما قد يتعرض لها المصرف (المعهد المالي، ٢٠١٥: ١١١).

١٢. **توزيعات القروض حسب نوع القروض والمنتج:** يجب أن تشمل سياسة الائتمان ارشادات بخصوص توزيع القروض تبعاً القطاعات (تجارية، عقارية، استهلاكية، قطاع الصحة.. الخ) وايضاً يجب أن تشمل نسب حدود الائتمان داخل القطاع نفسه، مثال ذلك بالإمكان أن تفرض حد على القروض الاستهلاكية بشكل عام وايضاً ضمن هذا القطاع مثلاً تفرض حدود على قروض بطاقات الائتمان (William Donovan, 12-3-2017)

١٣. **السقوف الائتمانية:** يلتزم المصرف عند وضع السياسة الائتمانية بالقواعد التي تحددها السلطات النقدية، وذلك حفاظاً على الاقتصاد القومي، وعندما تصل إدارة الائتمان إلى الحد الأعلى المقرر لها، فإن طلبات الزبائن تحول إلى المصارف الأخرى التي لم تصل إلى الحد الأعلى بعد المقرر للائتمان أو سوق يتم رفض طلب الزبون، أو قد تلجأ إدارة المصرف إلى جعله ائتماناً مشتركاً مع المصارف الأخرى تبعاً لشروط معينة (الصائغ، ٢٠١٨: ٨٢-٨٣).

١٤. **تحديد مجالات الإقراض غير المسموح بتمويلها:** ان السياسة الائتمانية تقوم بتحديد بعض المجالات والأنشطة التي لا يرغب المصرف بتمويلها، ذلك بغية الحد من المخاطر التي ترافق تمويل هذه المجالات، أو قد تكون هذه الأنشطة غير مرغوب في تمويلها لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو أخلاقية (عبد الله وآخرون، ٢٠٠٦: ٦٦).

١٥. **تحديد الأهلية الائتمانية:** يعتبر هذا المكون من الاعتبارات الرئيسية عند وضع السياسة الائتمانية بمعنى توافر الشروط القانونية في المنشآت المقترضة قبل إقراضها، بالإضافة إلى بعض الشروط التي تتعامل معها المصارف مثل نسبة الأرباح المتحققة، وحد أدنى من رأس المال والاحتياجات وبعض النسب التي يمكن الاعتماد عليها كمعايير لتحليل هيكل التمويل لهذه المنشآت، وان لا تمنح القروض الا بعد تحليل المركز الائتماني للزبون المقترض (جوده، ٢٠١١: ٢٧١).

المبحث الثالث: الأزمات المالية

أولاً. مفهوم الأزمات المالية: تعددت المفاهيم الخاصة بالأزمة المالية من قبل الكثير من الكتاب إذا يمكن التحدث عنها بأنها تلك التذبذبات القوية التي تؤثر بشكل كلي أو جزئي على المتغيرات المالية وحجم الإصدار وتسعيرة الأسهم والسندات وكمية القروض والودائع المصرفية التي تؤدي إلى تدهور واسع النطاق في النظام المالي والنقدي والذي من جانبه ينعكس سلباً على أسواق البورصات وأسواق الائتمان لبلد ما (الهوراني، ٢٠٠٩: ١٧٩).

ومن جانب آخر تأخذ الأزمة شكلها في ضوء المجال والبيئة التي تنشئ بها لهذا تجد إن الدراسات المالية والاقتصادية والأمنية والنفسية والاجتماعي والسياسية أو إي مجال حيوي لذا نجد إن لمصطلح الأزمة، تمتع بدرجة عالية من الموضوعية، ويشتق هذا المصطلح معناه من طبيعة هيكل النظام طبيعة البيئة التي تختص بها هذه الأزمة (مهنا، ٢٠٠٤: ٢٠).

كما يمكن أن تعرف الأزمة "بأنها حالة من عدم التوازن والاتساق بين ما تم وبين ما يجب إن يتم، أو هي كل ما لا يمكن توقعه أو التفكير فيه سواء من إحداه، أو تصرفات تؤثر أو تمدد بقاء الناس، وتلوث البيئة والحياة الطبيعية" (النجار، ٢٠٠٩: ١٨).

ثانياً. أسباب الأزمة المالية: لا شك إن الأزمات المالية كظاهرة ومشكلة اقتصادية لا تظهر بدون سبب أو دافع أو عوامل تحرك ظهورها سواء محلية أو دولية بل قد تكون مباشرة أو غير مباشرة وخصوصاً إن النشاط المالي والمصرفي مرتبط دولياً بحركة الاقتصاد العالمي ومن هنا الخلل في المعادلات الاقتصادية حتماً ستنعكس على الأداء المالي للمصرف وهذا حتماً سينعكس على السياسة المالية ومنها السياسة الائتمانية. ولا يوجد بلد لا تظهر فيه الأزمة المالية سواء كانت الأسباب تظهر منه أو لتأثره بالمتغيرات الخارجية ولكن ذلك يكون بدرجات مختلفة حسب جودة وسلامة النظام الاقتصادي والمالي وطبيعة السياسة المالية والنقدية وحسن إدارة الأموال (Jones, 2016: 24)، وعلى اختلاف وجهات النظر فإن الأسباب المؤدية لنشوء الأزمات المالية ومع اختلاف صور الأزمات المالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي إلا إن هناك عدة عوامل قد تزيد من حدة وتأثير تلك الأزمات، مثل:

١. عدم الموازنة بين حجم الأصول وحجم الالتزامات للمؤسسات المالية: حيث لا تتناسب المخاطر التي تتحملها تلك المؤسسات مع أصولها، خاصة مع ارتفاع الوزن النسبي لحجم الأصول طويلة الأجل بميزانية تلك المؤسسات، وبالتالي تتعرض لإمكانية التعثر والإفلاس.
٢. أثر العدوى أو ما يسمى "Contagion Effect" أي انتقال الأزمات المالية - مثل تلك الخاصة بأسعار العملة أو انهيار أسواق الأسهم - وانتشارها في دول أخرى، ويختلف الاقتصاديون حول ما إذا كان حدوث أزمة في أكثر من دولة في ذات الوقت نتيجة لانتشار غير مبرر " للعدوى" بالفعل، أم بسبب مشكلات حقيقية تعاني منها الاقتصاديات التي انتقلت إليها الأزمة، سواء اختلفت تلك الأسباب فيما بينها أم تشابهت.

وهناك أسباب كانت وراء ازدهار هذه الظاهرة وتكرار وقوعها وكما يأتي:

(رزيق، ٢٠٠٩: ٢٣٤):

١. توفر السيول بشروط مغرية.
٢. تراخي قيود الإقراض والتدقيق.
٣. لا عقلانية للمقترض وسياسة الإقراض.
٤. ضعف آليات الرقابة المالية.

ويمتد هذا التأثير على المتعاملين مع المصرف والصناعات المختلفة وقطاع السياحة وكل

ما هو مرتبط بالسياسة المالية، ويمكن ملاحظة أسباب من زاوية أخرى هي:

١. غياب الرقابة على المصارف الفاعلة لتدارك أزمة السيولة.
 ٢. كشف الأزمة عن هشاشة النظام الاقتصادي العالمي.
 ٣. الواقع المالي لأمريكا والدول الأخرى لم يبقى بعد الأزمة كما كان قبلها.
- كما تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية المصدر الثالث من مصادر الاضطرابات في مستوى الاقتصاد الكلي، وهي كانت سبباً مباشراً أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية، وذكرت الدراسة إن وقوع الأزمة المالية أحدثت ارتفاعاً حاداً في أسعار الصرف الحقيقية كأحد آثار ارتفاع الأرباح في قطاع التجارة الخارجية أو ارتفاع معدلات الفائدة المحلية، (عابد، ٢٠١٠: ٥٠-٥١).

أ. التحرير المالي: في حالة تصدير معدلات الفائدة يمكن للمصرف إن يخسر الحماية التي وضعتها السلطات النقدية والتنظيمية والتشريعية، وكذلك دخول منافسين جدد يرفع من الضغط على المصرف بهدف التعامل الحقيقي مع الأنشطة الخطرة، إذا لم يتم تعزيز وتقوية اطر الرقابة التنظيمية قبل التحرير المالي، حيث سجل (كاميسكي ورينهارت) في سنة ١٩٩٥ إذ إن أزمة من أصل ٢٥ أزمة حدثت بعد تحرير القطاع المالي (عبدالقادر، ٢٠٠٨: ٧٦).

ب. ضعف الانضباط المالي: يمثل الاستثمار إلى الانضباط المالي أحد أهم الأسباب التي تؤدي بالدول إلى الاندفاع نحو الأزمة المالية والمصرفية

ويكون ذلك عندما لا تتوفر نفس المعلومات للجميع وحينما تنعدم الثقة بين تلك الأطراف (المقرض والمقترض).

هذا ينتج عنه معلومات غير متماثلة وهي تعبر عن موقف يكون أحد الأطراف المتعاملين بالنواحي المالية لديه معلومات أكثر من الآخرين مما يترتب على ذلك إن الطرف الآخر لن يستطيع حساب المخاطر بشكل سليم مما ينتج عن ذلك اتخاذ قرارات خاطئة كما يترتب عليه تزايد المخاطر

- المعنوية في نفس الوقت تنشأ ظاهرة ما يسمى بالمستفيد المعادين حيث لا يستطيع من لديه معلومات منع الآخرين من الاستفادة منها (جورجيا، ٢٠٠١: ٢).
- ج. تشوه الحوافز: إن أي نظام صمم للحد من الصدمات والأزمات المالية والمصرفية، لن يكون بشكل صحيح بالنسبة لعملة إلا إذا كان القائمون عليه لديهم الحافز المهم لعدم التشجيع وقبول المخاطر المتزايدة واخذ إجراءات تصحيحية في مرحلة مبكرة، ويجب إن يكون هناك إحساس مشترك لدى كل من أصحاب المصارف والمديرون والمقترضون وكذلك السلطات الإشرافية بأن هناك شيئاً ما سيفقدونه إذا فشلوا جميعاً في العمل بالطريقة التي تتفق والتزاماتهم (تسيمي، ٢٠٠٦: ٤١).
- د. سياسات سعر الصرف: يلاحظ إن الدول التي اتبعت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية (كلاب، ٢٠٠٧: ٨٣).
- هـ. التوترات الجيوسياسية: تؤدي العوامل الجيوسياسية دوراً مهماً في ارتفاع أسعار النفط وتحدث نتيجة للتوترات والاضطرابات والنزاعات في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي تمدد من تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين، لذا تدفع أسعار النفط إلى الارتفاع، وبذلك يبقى العامل السياسي كاملاً أنياً ومرحلياً مرهوناً بظروف سياسية معينة (المزيني، ٢٠١٣: ٣٣٧).
- وتعرف الجيوسياسية على أنها تأثير العوامل الجغرافية على السياسة الدولية، وتشمل هذه العوامل المساحة والموقع والموارد الطبيعية (www.almaany.com/ar/dicy/ar-ar).
- ثالثاً. أنواع الأزمات المالية:** على اختلاف وتعدد أنواع الأزمات المالية يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع:
١. **الأزمة المصرفية:** تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه مصرفاً ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، فيما إن المصرف يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى المصرف وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى مصارف أخرى، فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية "Systematic Banking Crisis" وعندما يحدث العكس، أي تتوافر الودائع لدى المصارف وترفض تلك المصارف منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان أو Credit Crunch، وقد حدث في التاريخ المالي للمصارف العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث في بريطانيا لمصرف Overend & Gurney وما حدث في الولايات المتحدة عندما انهار مصرف الولايات المتحدة Bank of United State في عام 1931 ومصرف Bear Stearns (عبود، ٢٠٢١: ٢١٧-٢١٨).
- أنواع الأزمات المصرفية:** وتنقسم إلى ثلاث أقسام (أزمات السيولة، أزمات الائتمان، أزمات الديون) (محمد واحمد، ٢٠١٠: ٢٢).
- أ. **أزمات السيولة:** وتحدث في حالة قيام المصارف بالاحتفاظ بكميات ضئيلة من السيولة لمواجهة طلبات السحب.
- ب. **أزمات الائتمان:** وهي حالة عكسية للحالة السابقة وتعرف كذلك باسم أزمة الإقراض وتحدث عند قيام المصارف برفض منح القروض للمقترضين ليس بسبب عدم توفر السيولة وإنما بسبب خوفها من عدم قدرة المقترضين على سداد هذه القروض.

ج. أزمات الديون: وهي الأزمات الناتجة عن تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال من خلال توسع المصارف التجارية العالمية في منحها للقروض لحكومات الدول كالنامية، والتي عجزت عن تسديد هذه الديون وأعبائها مثل ما حدث في المكسيك ودول أخرى.

٢. أزمة أسواق المال "حالة الفقاعات": والتي تحدث في أسواق المال عندما ترتفع أسعار الأصول المالية بشكل يتجاوز قيمته العادلة نتيجة شدة المضاربة، والذي يكون الهدف من شرائه هو الربح الحاصل عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، ولكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار وتقل إلى ادني مستوياتها، حيث تحدث الأزمات في الأسواق المالية ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة bubble ويرافق ذلك حالات من الذعر والخوف فيمتد أثرها نحو أسعار الأصول الأخرى سواء في نفس القطاع أو قطاعات ثانية (عبود، ٢٠١٩: ٥٦).

٣. أزمة العملة وأسعار الصرف: تقسم بدورها إلى قسمين: أزمات العملة وأزمات سعر الصرف.

أ. أزمة العملة: تحدث عندما تصبح قيمة العملة غير مستقرة، إي عندما تقوم السلطات النقدية بتخفيض قيمة العملة الأصلية بسبب عمليات المضاربة، مثلما حدث في تايلاند سنة ١٩٩٧.

ب. أزمة أسعار الصرف: وتحدث نتيجة تغير أسعار الصرف بسرعة مبالغ فيها فتؤثر على قدرة العملة على القيام بمهمتها كوسيلة للمبادلة أو مستوى للقيمة الأمر الذي يؤدي إلى حدوث أزمة أسعار الصرف، فتتدخل السلطات النقدية من خلال تعويم العملة أو خفض سعر الصرف (محسن، ٢٠١٨: ٥٣).

المبحث الرابع: تحليل التعثر لمصارف عراقية ومدى علاقتها بمكونات السياسة

الائتمانية (مصرف دجلة والفرات أنموذجاً)

مصرف دجلة والفرات (شركة مساهمة خاصة) (مصرف دجله والفرات للتنمية والاستثمار (٢٠١٦-٢٠٢٠)، التقرير السنوي:

بدء المصرف نشاطه عام ٢٠٠٧ بعد الحصول على موافقة التأسيس براس مال مقداره (٤٠) مليار دينار وتعرض المصرف الى امر الوصاية بعد حصول تعثر في أداء المصرف للمدة (٢٠١٦-٢٠٢٠). والتقرير الإداري للوصاية للمدة (٢٠١٦، ٢٠٢٠) سنوات الوصايا حول أصول المصرف كالآتي:

١. **الموجودات:** بلغ إجمالي موجودات المصرف الثابتة والمتداولة في نهاية عام ٢٠١٦ (٢٨٧) مليار دينار، أما عام ٢٠٢٠ فبلغ (٩٨,٥٩٦) مليون دينار ما يبين انخفاض كبير في الموجودات.
٢. **النقود:** بلغت النقود في خزائن المصرف ولدى البنك المركزي العراقي والمصارف المحلية وغير العراقية (١٥) مليار دينار في نهاية سنة ٢٠١٦ و(١٧,٢٣٦) مليار دينار لنهاية سنة ٢٠٢٠ أي ان هناك زيادة في النقدية مما يؤكد انخفاض نشاط المصرف.
٣. **الائتمان النقدي:** يعتمد المصرف أسس الصيرفة الإسلامية، لذلك فإن جل الائتمانات المصرف كانت عن طريق منح المرابحات حيث بلغ رصيدها في عام ٢٠١٦ (٩٣) مليار دينار وفي عام ٢٠٢٠ (٢١,٦٦٩) مليار دينار، اذ شهد الائتمان النقدي انخفاضا هو الاخر.
٤. **الائتمان التعهدي:** بلغ رصيد خطابات الضمان والاعتمادات المستخدمة الصادرة (١٣٩) مليار دينار عام ٢٠١٦ وفي عام ٢٠٢٠ (٦٤,١٩٢) مليار دينار، وشهد هو الاخر انخفاضا كبيرا.
٥. **الاحتياطيات:** بلغت الاحتياطيات عدا العجز المتراكم في عام ٢٠١٦ (١٠) مليار دينار وبلغ العجز المتراكم (٥١) مليار دينار لعام ٢٠٢٠. اما بالنسبة للمؤشرات الأخرى للمصرف فهي كالآتي:

أ. نسبة كفاية رأس المال:

الجدول (١): نسبة كفاية رأس المال للمصرف

السنة	النسبة
٢٠١٤	٦١%
٢٠١٥	٦٣%
٢٠١٦	٥٦%
٢٠١٧	٣٤%
٢٠١٨	٣٦%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي للسنوات (٢٠١٤-٢٠١٨).

من الجدول (١) نلاحظ ان نسبة كفاية رأس المال كانت متقاربة للمدة (٢٠١٤ و ٢٠١٥) وهي السنين التي سبقت الوصاية اما السنة التي فرضت بها الوصاية على المصرف وهي سنة ٢٠١٦ فقد بلغت نسبتها (٥٦%) اما السنوات التي تلت الوصاية نلاحظ انخفاض النسبة بشكل واضح حيث كانت النسبة في سنة ٢٠١٧ (٣٤%) وسنة ٢٠١٨ (٣٦%) اذ نلاحظ ان المصرف قد تجاوز الحد الأعلى للنسب المعيارية المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (١٢%) وهذا يدل على احتفاظ المصرف بقدر أكبر من راس المال كاحتياطي.

ب. نسبة السيولة:

الجدول (٢): نسبة السيولة للمصرف

السنة	النسبة
٢٠١٤	٥%
٢٠١٥	٧%
٢٠١٦	٥%
٢٠١٧	٥%
٢٠١٨	٧%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي للسنوات (٢٠١٤-٢٠١٨).

نلاحظ من الجدول (٢) ان عدم قدرة المصرف الوصول إلى النسبة المحددة للسيولة وهي يجب ان لا تقل عن (٣٠%) وذلك في جميع السنوات المذكورة حيث يدل ذلك على ان المصرف يمر بأزمة سيولة،

ج. نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى الائتمان النقدي:

الجدول (٣): نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى الائتمان النقدي للمصرف

السنة	النسبة
٢٠١٤	٥%
٢٠١٥	٥%
٢٠١٦	٦%
٢٠١٧	٦%
٢٠١٨	٦%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي للسنوات (٢٠١٤-٢٠١٨).

من الجدول (٣) نلاحظ انخفاض نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى الائتمان النقدي بشكل ملحوظ في السنوات التي سبقت الوصاية كانت النسبة (٥%) للسنوات (٢٠١٤) (٢٠١٥) اما في السنة التي تم فرض الوصايا فيها وهي سنة ٢٠١٦ بلغت (٦%) وكذلك سنة ٢٠١٧ و٢٠١٨ وهذا يدل على ارتفاع مخاطر الائتمان لدى المصرف مع العلم انه لا توجد نسبة محددة للديون المشكوك في تحصيلها إلى الائتمان النقدي من قبل البنك المركزي العراقي.

د. نسبة الاستثمار إلى رأس المال والاحتياطيات:

الجدول (٤): نسبة الاستثمار إلى رأس المال والاحتياطيات للمصرف

السنة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
النسبة	%٠	%٠	%٠	%٠	%٠
نسبة الاستثمار إلى رأس المال والاحتياطيات					

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي للسنوات (٢٠١٤-٢٠١٨).

نلاحظ من الجدول (٤) ان نسبة الاستثمار إلى رأس المال والاحتياطيات في سنوات الدراسة جميعها صفر وليس فقط في سنة وضع الوصايا على المصرف من قبل البنك المركزي العراقي وهذا يدل على عزوف المصرف عن الاستثمار للحصول على الأرباح.

هـ. نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع

الجدول (٥): نسبة الائتمان النقدي إلى ودايع المصرف

السنة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
النسبة	%٢٩٣	%٤١٢	%٣٩٧	%٣٦٢	%٣٨٦
نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع					

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي للسنوات (٢٠١٤-٢٠١٨).

ان الحد الأعلى للنسب المعيارية المعتمدة من البنك المركزي العراقي لنسبة الائتمان النقدي إلى الودائع تبلغ (٧٠%)، نلاحظ من الجدول (٥) ان نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع بلغت في السنوات التي سبقت الوصايا (٢٩٣) (٤١٢) لسنوات ٢٠١٤، ٢٠١٥ على التوالي اذ تشير ان المصرف كان متجاوزاً النسبة المحددة والبالغة (٧٠%)، اما السنة التي فرض الوصايا على المصرف فقد انخفضت إلى (٣٩٧%) وهذا يدل على ان المصرف قد عمل على تقليص الائتمان الممنوح من قبل المصرف خلال سنة الوصايا، اما في السنة التي تلت رفع الوصايا كانت نسبة (٢٦٢%) لسنة ٢٠١٧ مسجلة انخفاض عن السنة السابقة اما سنة ٢٠١٨ فقد ارتفع إلى (٣٨٦%) مما يدل على التوسع المصرفي في عملية منح الائتمان مما يؤدي إلى ارتفاع مخاطر الائتمان.

و. نسبة الائتمان النقدي إلى رأس المال والاحتياطيات:

الجدول (٦): نسبة الائتمان النقدي إلى رأس المال والاحتياطيات

السنة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
النسبة	%٢٠٦	%٢٦٤	%٢٠٩	%١٩٩	%١٩٥
نسبة الائتمان النقدي إلى رأس المال والاحتياطيات					

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي للسنوات (٢٠١٤-٢٠١٨).

ان الحد الأعلى للنسب المعيارية المعتمدة من البنك المركزي العراقي لنسبة الائتمان النقدي إلى رأس المال والاحتياطيات تبلغ (٦٠٠%)، نلاحظ من الجدول (٦) ان نسبة الائتمان النقدي إلى رأس المال والاحتياطيات لم تصل إلى الحد الأعلى للنسب المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي

البالغة (٦٠٠%) حيث بلغت في السنوات التي سبقت الوصايا (٢٠٦%)، (٢٦٤%) للسنوات ٢٠١٤، ٢٠١٥ وهذا يدل على ان المصرف في هذه السنوات كان متراجعا في نشاطه، اما السنة التي كانت المصرف فيها تحت الوصايا فقد انخفضت النسبة إلى (٢٠٩%)، اما السنوات التي تلت وضع المصرف تحت الوصايا فقد بلغت نسبة الائتمان النقدي (١٩٩%)، (١٩٥%) للسنوات ٢٠١٧، ٢٠١٨ على التوالي مما يتضح انخفاض نسبة الائتمان النقدي بشكل كبير لهذة السنتين.

ز. نسبة الائتمان التعهدي إلى رأس المال والاحتياطات:

الجدول (٧): نسبة الائتمان التعهدي إلى رأس المال والاحتياطات للمصرف

السنة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
النسبة	١٨١%	١٥٤%	١٢٨%	٩٦%	٧٢%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي للسنوات (٢٠١٤-٢٠١٨).

على الرغم من ان الحد الأعلى للنسب المعيارية المعتمدة من البنك المركزي العراقي لنسبة الائتمان التعهدي إلى رأس المال والاحتياطات تبلغ (٢٠٠%)، حيث نلاحظ من الجدول (٧) ان نسبة الائتمان التعهدي بلغت للسنوات التي سبقت الوصايا (١٨١%)، (١٥٤%) لسنوات ٢٠١٤، ٢٠١٥ حيث لم يتجاوز المصرف النسبة المسموح بها وكذلك في السنة التي كان المصرف فيها تحت الوصايا لم يتجاوز النسبة نفسها.

اما السنوات التي تلت الوصايا فبدأت بالانخفاض تدريجيا لتصل إلى (٧٢%) في سنة ٢٠١٨ وهي كذلك ضمن النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي وهذه احدى المؤشرات التي تدل على انخفاض نشاط المصرف.

ح. نسبة الائتمان النقدي والتعهدي إلى رأس المال والاحتياطات:

الجدول (٨): نسبة الائتمان النقدي والتعهدي إلى رأس المال والاحتياطات للمصرف

السنة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
النسبة	٣٨٧%	٤١٨%	٣٣٧%	٢٩٥%	٢٦٨%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي للسنوات (٢٠١٤-٢٠١٨)

ان الحد الأعلى للنسب المعيارية المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي لنسبة الائتمان النقدي والتعهدي إلى رأس المال والاحتياطات تبلغ (٨٠٠%)، نلاحظ من خلال الجدول (٨) عدم تجاوز المصرف النسبة المقررة لجميع السنوات المذكورة سواء قبل سنة فرض الوصايا او بعدها مما يدل على عزوف المصرف بشكل واضح في منح الائتمان بنوعيه النقدي والتعهدي مما يدل على ضعف نشاط المصرف.

ومن الجدير بالذكر ان من اهم الأسباب التي أدت إلى فرض البنك المركزي العراقي الوصايا على المصرف وهي:

١. التصرف بسيولة المصرف بشكل خاطئ.

٢. منح الائتمانات بدون ضمانات كافية.
٣. التصرف بودائع الزبائن بصورة خاطئة.
٤. عدم الالتزام بتعليمات البنك المركزي العراقي ومخالفتها.
٥. عدم تحديد حجم القروض الممنوحة للأفراد ومعنا ذلك ان إدارة المصرف تمنح قروض ذات مبالغ كبيرة مع عدم مراعاة الاستعمالات العديدة لهذه الأموال في أمور أخرى كاحتياطي نقدي لمواجهة متطلبات السيولة التي تنتج مسحوبات الودائع.
٦. قيام إدارة المصرف بمنح الائتمان ذو درجة مخاطر عالية وعائد مرتفع بصورة دائمة وعدم التنويع بالائتمانات الممنوحة للأفراد.

باشرت لجنة الوصايا عملها بتاريخ ٢٤/١٢/٢٠١٦ واعتمدت خطة إعادة هيكلة المصرف واتبعت سياسة تعظيم الإيرادات وتقليص النفقات وكشف ومعالجة حالات الأخطاء والتعثر التي وقع فيها المصرف خلال السنين التي سبقت فرض الوصاية.

ويتضح ان واحدة من الأسباب التي أدت إلى فرض الوصايا هي أحد مكونات السياسة الائتمانية وهي منح ائتمان إلى زبائن المصرف بدون ضمانات تكفي لذلك الائتمان الا يمكن اعتبار السبب رقم خمسة من ضمن عدم التزام المصرف بأحد مكونات السياسة الائتمانية وهي عدم تحديد حجم القروض الممنوحة للأفراد حيث نلاحظ بهذا مدى تأثير تلك المكونات على أداء المصرف حيث أدى ذلك الى تعرض المصرف الى أزمات مالية كبيرة وتدهور أمور المصرف بالأكمل مما أدى بالأخير الى تعثر المصرف ووضعة تحت وصاية البنك المركزي العراقي.

الاستنتاجات والتوصيات:

١. **اولاً. الاستنتاجات:** من خلال تحليل حالة فشل وتعثر مالي لمصرف دجلة والفرات تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها:

١. تراجع أدائه المالي إلى الوضع الذي أصبح فيه غير قادة على الاستمرار في أداء العمليات المصرفية اليومية، مع الإشارة إلى أنه يوجد خلل في المؤشرات المالية لدى المصرف بسبب سوء الإدارة التي أدت إلى تدهور أوضاع المصرف المالية وقيام البنك المركزي بوضع المصرف عينة البحث تحت الوصايا.

٢. إن المصرف (عينة البحث) كان يعاني من أزمة سيولة في السنوات التي سبقت الوصايا وكذلك في سنة فرض الوصايا على المصرف وذلك بسبب عدم الالتزام بتعليمات البنك المركزي المحددة وكذلك النسب المعيارية المحددة من قبل البنك مما أثر إلى مخاطر تعرض لها المصرف، وكذلك بسبب التوسع في منح الائتمان المصرفي بشكل كبير في أغلب الأحيان.

٣. إن سبب تعثر مصرف دجلة والفرات هو التصرف الخاطئ بسيولة المصرف، وكذلك منح الائتمانات بنوعيه النقدي والتعهدي بدون ضمانات كافية، والتصرف بودائع المودعين بشكل غير كفؤة من قبل إدارة المصرف، وعدم الالتزام بتعليمات البنك المركزي العراقي من قبل الإدارة ومخالفتها، وكذلك تجاوز النسب المحددة للقروض حيث كانت ذات مبالغ كبيرة جداً مما أدى ذلك إلى تدهور أمور المصرف المالية بشكل كبير جداً، منح الائتمانات ذو درجة مخاطر عالية.

ثانياً. التوصيات: في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها يمكن أن نوصي بما يأتي:

١. ضرورة اتباع مصرف دجلة والفرات لمؤشرات الحيطة والحذر وذلك لأنها تعد بمثابة الإطار الذي يحقق الأهداف التي تسعى لها، بالإضافة إلى أنها تضمن سلامة القطاع المصرفي بأكمله من

التعرض للأزمات، وزيادة القدرة لديها للتعويض بالكوارث والأزمات المصرفية قبل وقوعها، وبهذا تحد من تأثيرها السلبي على الجهاز المصرفي وبهذا يصبح من مقدرة البنك المركزي العراقي الوقاية منها ومنع انتشارها إلى مصارف أخرى.

٢. ضرورة القيام بالعمل اللازم في إعداد البيانات المالية من قبل المصرف وقيام البنك المركزي العراقي بمطابقة الكشوفات المرسله إليه مع البيانات المالية الحقيقية للمصرف، من أجل معرفة الوضع المالي الحقيقي للمصرف، مع ضرورة تحديث الوسائل والأدوات المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي وتطويرها مع ما يلائم المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي العراقي، بالإضافة إلى اتباع طرق مثلى لمراقبة ومتابعة أعمال المصرف التجارية وبهذا تزداد قدرتها على التنبؤ بالأزمات المصرفية قبل وقوعها.

٣. ضرورة تفعيل الدور القانوني للمصرف وقيام البنك المركزي العراقي بمتابعة لهذا القسم واطلاعه على شهاداتهم العلمية وخبراتهم، مع قيامه بتدريب العاملين في المصرف على الجوانب القانونية من خلال عمل دورات تحفيزية بهدف تطوير الموارد البشرية في هذا القطاع بكوادر قادرة على القيام بجميع واجباتها، بالإضافة إلى ذلك ضرورة التعجيل من قبل البنك المركزي العراقي في أخذ قرار فرض الوصايا على المصرف في حالة حتمية حدوث أزمة مالية للمصرف وذلك بهدف السيطرة على الوضع قبل انتشاره بشكل كبير.

٤. على البنك المركزي العراقي يأخذ قرار فرض الوصاية على المصرف (عينة البحث)، عندما تأكد أن البيانات المالية الموجودة لديه توضح وجود خطر مالي شديد يتعرض له هذا المصرف، لأن التأخير يؤدي إلى مزيد من الخسائر واشتداد الازمة عليه.

٥. يتوجب على مجلس إدارة مصرف دجلة والفرات أن تعمل على تخصيص جزءاً من الأموال لمواجهة احتياجات الاحتياطي النقدي بالإضافة الى ذلك يجب عليها اشباع متطلبات السيولة التي تنتج عن مسحوبات الودائع وعدم ضياع سيولة المصرف بأمر غير مرغوب بها، كذلك يجب عليها تقديم بعض الإرشادات التي تخص الحجم المرغوب فيه للإقراض الذي بإمكان المصرف تقديمه، وأيضاً يجب عليها الالتزام بتعليمات البنك المركزي العراقي فيما يخص النسب المحددة من قبلهم وكذلك جميع تعليماتهم لضمان عدم تعرضه للمخاطر، وينبغي على المصرف تحديد الضمانات اللازمة للتأكد من التزام المقترض بالتسديد وأيضاً التأكد من حقيقة هذه الضمانات وتمثل الضمانات برهن عقار أو رهن موجودات او كفالة شخص ضامن.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. المعهد المالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، (٢٠١٥)، مقدمة في اجراءات القروض، الرياض.
٢. الصانع، نبيل ذنون، (٢٠١٨)، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية بيروت/لبنان.
٣. عبد الله، خالد ام بن والطراد اسماعيل، (٢٠٠٦)، ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٤. عبد العزيز شويش عبد الحميد الجبوري، (٢٠١٩)، ادارة المصارف مدخل تطبيقي، دار الكتب والوثائق/بغداد.
٥. الزبيدي، حمزة محمود، (٢٠٠٦)، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٦. الشبخلي، هديل، (٢٠١٢)، العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في المصارف التجارية الأردنية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
٧. ابو احمد، رضا صاحب والجبوري، فائق مشعل، ادارة المصارف، مطبعة الاثير، الموصل، ٢٠٠٥.
٨. محمد الحوراني، (٢٠٠٩)، ادارة الأزمات في القطاع المالي، دار الكتب والوثائق، بغداد.
٩. مهنا، محمد نصر، (٢٠٠٤)، ادارة الأزمات، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.
١٠. النجار، فائق حسن جبر، (١٩٩٧)، التحليل الائتماني مدخل اتخاذ القرارات، بنك الاسكان، عمان، الأردن.
١١. فريد كورتل، كمال رزيق، (٢٠٠٩)، الازمة المالية: اسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، المؤتمر الثالث حول الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، التحديات والافاق المستقبلية، جامعة الاسراء مع الاشتراك مع كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الأردن.
١٢. شريط عابد، (٢٠١٠)، معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد ٤٨-٤٩.
١٣. بادن عبد القادر، (٢٠٠٨)، دور الحوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة الى حالة الجزائر، مذكره لنيل شهادة الماجستير في علوم التيسير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة شلف.
١٤. جوزيه انجل جورجيا، (٢٠٠١)، المكسيك وتجاوز اثار ازمه ١٩٩٥، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ماي.
١٥. عماد الدين محمد، المزيني، (٢٠١٣)، العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الازهر بغزة، المجلد ١٥، العدد ١.
١٦. سالم محمد، عبود، (٢٠٢١)، ادارة الأزمات والسيناريو الاستراتيجي، دار الدكتور للعلوم بغداد بالتعاون مع دار الامين، الطبعة الأولى.
١٧. مفتاح صالح، معاري فريدة، (٢٠٠٧)، المخاطر الائتمانية تحليلها، قياسها، ادارتها والحد منها، مداخلة مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، ادارة المخاطر واقتصاد المصرفية، كلية العلوم الاقتصادية الادارية، جامعة الزيتونة، الاردن، ١٦-١٧ ابريل.
١٨. منتظر فاضل سعد البطاط، ندوه طلال جوده، (٢٠١١)، تحليل تداعيات الازمة المالية العالمية الاسباب والاثار، كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة البصرة/ مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد ١٩.
١٩. مها مزهر محسن، (٢٠١٨)، أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات المالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل ١ و ١١، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد ١٠٧، المجلد ٢٤.
٢٠. ميساء محي الدين كلاب، (٢٠٠٧)، دوافع تطبيق دعائم بازل ١١ وتحدياتها: دراسة على المصارف العاملة في فلسطين، كلية التجارة، قسم ادارة الاعمال، الجامعة الإسلامية/غزة.
٢١. مصرف دجله والفرات للتنمية والاستثمار (٢٠١٤-٢٠١٨)، التقرير السنوي.